مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

بيت الحكمة

المتطلّبات التكنولوجيّة والرقميّة لتطوير أدوات الشمول الماليّ في العراق

سميح جردات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

المتطلّبات التكنولوجيّة والرقميّة لتطوير أدوات الشمول الماليّ في العراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع /الاقتصاد والتنمية

سميح جردات / خبير التمويل المصرفيّ للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة (MSME)

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدّمة

تُعدُّ التكنولوجيا الماليّة من المفاهيم الحديثة في القطّاع الماليّ والمصرفيّ على وجه الخصوص التي شكّلت ثورة في الاقتصاد العالميّ بما تقدّمه من خدمات وتقنيات حديثة ومتطوّرة مثل الذكاء الصناعي وتحليل البيانات والعملات الرقميّة والمدفوعات الإلكترونيّة التي ساعدت علي تمكين المؤسّسات الماليّة والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الماليّة (Fintech) من توسيع نطاق الوصول بخدماتها الماليّة إلى الفئات غير المشمولة ماليًا سواء أمن الأفراد أم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة (MSME)، وهو ما ساعد على تخفيض تكلفة تقديم الخدمات الماليّة وتحسين مستويات كفاءتها.

تُعَدُّ التكنولوجيا الماليّة من الحلول الرئيسة للنهوض بالقطّاع الماليّ والمصرفيّ وتعزيز الشمول الماليّ؛ إذ تساهم في توفير كافّة الاحتياجات الماليّة والمصرفيّة وتمهّد السبيل للوصول إليها بأسهل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة لجميع فئات المجتمع ومساعدتهم على الاستفادة من تلك الخدمات وتوفير الحماية لهم. لقد ساهم التطوّر السريع في المنتجات والخدمات الماليّة وما أدّى إليه من توفير وتسهيل للمعاملات الماليّة داخل وعبر الحدود إلى قيام الحكومات والبنوك المركزيّة، وكذلك شركات التكنولوجيا الماليّة بإنتاج منتجات ماليّة ورقميّة لتلبيه احتياجات الفئات المحرومة وذوي الدخل المحدود لتحقيق الشمول الماليّ.

ويشكّل الشمول الماليّ أحد التحدّيات الرئيسة التي تواجه العديد من الدول، وخاصّة الدول ذات الاقتصادات الناشئة مثل العراق. كما يشكّل الشمول الماليّ أحد أهداف التنمية المستدامة التي تسعى العديد من الحكومات والمنظّمات الدَوليّة إلى تحقيقها؛ إذ يؤثّر بشكل كبير على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمعات وعلى وجه الخصوص في الدول النامية.

ويواجه العراق تحدّيات كبيرة في تحقيق الشمول الماليّ؛ إذ يواجه الكثير من الأفراد والشركات صعوبات في الوصول إلى الخدمات الماليّة الأساسيّة مثل الحسابات البنكية والتمويل الصغير والمتوسّط. من هنا تُعَدُّ التكنولوجيا والحلول الرقميّة فرصة لتعزيز وتوسيع الوصول إلى الخدمات الماليّة وتحسين فعاليّة الخدمات الماليّة المقدّمة بما يساعد على الاستخدام الفعّال لهذه الخدمات، وبالتالي تؤدّي دورًا حاسمًا في تحقيق الشمول الماليّ.

يتطلّب تطوير أدوات الشمول الماليّ في العراق فهمًا عميقًا للتحدّيات التكنولوجيّة والرقميّة التي يواجهها، بالإضافة إلى التوجه نحو حلول مبتكرة وفعالة تتناسب مع البيئة والاحتياجات المحلّيّة. ومن هذا المنطلق تأتي أهمّيّة إجراء دراسة شاملة لتحليل المتطلّبات التكنولوجيّة والرقميّة لتطوير أدوات الشمول الماليّ في العراق.

أوّلاً: لماذا التكنولوجيا الماليّة؟

شكّلت التكنولوجيا الماليّة ثورة ماليّة في الآونة الأخيرة؛ نظرا للتقدّم التكنولوجيّ الهائل الذي يشهده العالم؛ إذ سمحت بتسهيل وصول الخدمات الماليّة إلى أكبر شريحة من المستهدفين بالشمول الماليّ، من خلال الشركات التي تنشط في سياقها، بما لديها من إمكانيّات الوصول لذوي الدخل المحدود وسكّان المناطق النائية والمهمشين اقتصاديّا بأصنافهم كافّة, ولغير المستفيدين من التمويل التقليديّ, وإعطائهم الفرصة للنفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التي تُعَدُّ أكثر أماناً من التعامل الورقيّ للنقود بالإضافة إلى تعزيز الشفافيّة من خلال المراجعة والتيقّن الفوريّ وبالتالي تقليل الاحتيال.

لقد ساعد التطوّر الكبير في وسائل الاتّصال الحديثة كالهواتف الذكية والمرتبط بازدياد سرعة الإنترنت الذي ساهم في اتساع نطاق التجارة الإلكترونيّة التي تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليديّة باعتمادها على التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشمول الماليّ في العديد من الدول. إنّ دخول العديد من المؤسّسات الماليّة غير المصرفيّة مثل شركات التأمين وشركات الصيرفة وتحويل الأموال وشركات التأجير التمويليّ وشركات التمويل ومنافستها للبنوك؛ ممّا ساهم في ازدياد الاقبال من الشرائح المستهدفة على الخدمات الماليّة المدعومة تكنولوجيا وأصبحت العديد من هذه المؤسّسات يقدم مجموعة خدمات ماليّة وثيقة الصلة بعمل البنوك.

كلّ هذه العوامل ساعدت على تسريع وتعزيز دور التكنولوجيا الماليّة في قطّاع الخدمات الماليّة والمصرفيّة التي عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفيّة على أنّها تكنولوجيا أو ابتكار ماليّ ينتج عنه نموذج أعمال أو عمليّة أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسّسات الماليّة. بهذا المعنى ساهمت التكنولوجيا الماليّة في خلق آليّات جديدة للخدمات الماليّة بما تمتلكه من خصائص يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- المرونة والقدرة على تحمّل التكاليف؛ إذ توفّر الشركات التكنولوجيا الماليّة للعملاء مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات الماليّة بتكلفة أقلّ على مزود الخدمات الماليّة والمستفيدين منها.
- القدرة على تصميم منتجات وخدمات ماليّة وفقا لاحتياجات الفئات المستهدفة.
- السرعة في إنجاز المعاملات الماليّة.
- توفير آليّات مبتكرة تتّصف بالكفاءة والشفافيّة لتلقّي المدفوعات العابرة الحدود مقارنة بآليّات البنوك التقليديّة أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة.

إشكاليّة العلاقة بين التكنولوجيا الماليّة والشمول الماليّ

تكمن الإشكاليّة الأساسيّة في العلاقة بين التكنولوجيا الماليّة والشمول الماليّ في القدرة على الموائمة بين جانبي العرض والطلب على الخدمات والمنتجات الماليّة في السوق المعني من خلال الإدراك التام والدقيق لمدى استعداد المستهدفين (جانب الطلب) من الشمول الماليّ لتبنّي الخدمات الماليّة الرقميّة واستخدامها بوصفها وسيلة لتعزيز الشمول الماليّ ومدى استعداد المؤسّسات الماليّة (جانب العرض) وقدرتها على تقديم الخدمات الماليّة الرقميّة التي يمكن أن تساهم في الوصول إلى شرائح السكّان التي تعاني من الإقصاء الماليّ.

يمكن الجزم بأنّ التكنولوجيا الماليّة وأدواتها لا تقيم بحجم المبالغ المستثمرة فيها، وإنّما بالقدرة على تطويعها واستخدامها لتساعد على تقديم خدمات ماليّة للفئات المستهدفة قادرة على الوصول لهم، وقابلة للاستخدام من قبلهم بتكاليف مناسبة، وفي المتناول لجميع الفئات المستهدفة من خطّة الشمول الماليّ للدولة المعنية.

بغير ذلك تبقى الأنظمة وأدوات التكنولوجيا الماليّة مجرّد أدوات يستثمر فيها مبالغ ضخمة، ولكنّها تظلّ غير مفيدة إذا لم نستطِع معرفة كيفيّة التوظيف الفعّال لها.

إنّ هذا التناغم بين طرفي العرض والطلب على الخدمات والمنتجات الماليّة المستند إلى استراتيجيّة واضحة وشاملة للشمول الماليّ من شأنه أن يعزّز من دور التكنولوجيا الماليّة بأن تؤدّي دورا حاسماً في زيادة نسبة الشمول الماليّ من خلال عدة أشكال مستحدثة للخدمات الماليّة والمصرفيّة التي يمكن إجرائها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت، ومن هنا يمكن لخطّة الشمول الماليّ أن تبرز خصائص التكنولوجيا الماليّة التي يمكن أن تساهم بشكل فعّال في رفع كفاءة الخدمات الماليّة وتعزيز الشمول الماليّ في البلد المعني.

بهذا المعنى يمكن أن تساهم الخدمات الماليّة الرقميّة في الوصول إلى نسبة أكبر من المجتمع؛ لأنّها تتخطى عددا من العراقيّل التي تواجهها شركات الخدمات الماليّة التقليديّة في الوصول إلى غير المشمولين بالخدمات. ومع ذلك يبقى الشمول الماليّ الرقميّ مرهونا بتقبل المستهدفين وانفتاحهم على التعامل مع مزودي الخدمات الماليّة من خال القنوات الرقميّة.

وعلى سبيل المثال، من المعروف أن القنوات الرقميّة تحظى بقبول فئة الشباب بسهولة، وكذلك الأفراد ذوي المستوى التعليميّ الأعلى. في بعض البيئات الثقافيّة، يبدي الرجال إقبالا كبيرا على القنوات الرقميّة مقارنة بالنساء اللواتي قد لا يحظين بفرصة الوصول إلى الأجهزة الرقميّة مثل الحاسوب أو الهاتف الذكي، أو في الأسر التي يتحكم فيها الرجال بالشؤون الماليّة للأسرة بأكملها. من هنا يصبح فهم التركيبة الديمغرافية لسكّان العراق مهما وأساسيّا في تحديد ما إذا كان السكّان مستعدين لتبني القنوات الرقميّة للخدمات الماليّة.

ثانياً: الإقصاء الطوعيّ والشمول الماليّ والتكنولوجيا

إنّ إحدى أهمّ العقبات التي تواجه التكنولوجيا الماليّة في المساهمة في خطّة الشمول الماليّ هي ما يمكن توصيفه بالإقصاء الذاتي أو الطوعيّ لبعض الفئات المجتمعيّة من برنامج الشمول الماليّ، وهذه تُعَدُّ من أبرز الإشكاليات بين التكنولوجيا الماليّة والشمول الماليّ التي تحتاج إلى تدخل مباشر من الجهات التنظيميّة القائمة على خطّة الشمول الماليّ وبشكل خاصّ البنك المركزيّ العراقيّ.

يتشكل الإقصاء الماليّ الطوعيّ في الحالات التي يكون لدى الأفراد القدرة في الوصول إلى الخدمات الماليّة، سواء التقليديّة منها أم التكنولوجيّة، ولكنّهم يختارون طوعا عدم استخدامها أو التعامل معها والرغبة بالبقاء مستبعدين ماليّا بغض النظر عن شكل وطبيعة الخدمة المقدمة.

قد يرتبط الإقصاء الماليّ الطوعيّ بعوامل وأسباب مختلفة، كالأسباب الدينيّة أو الثقافيّة مثل أنّ الرجال هم من يتحملون مسؤوليّة إدارة الشؤون الماليّة لعائلاتهم، وبالتالي يتمّ استبعاد النساء من العمليّة الماليّة. قد يكون المستوى التعليميّ سببا آخر؛ إذ يجد الأمّيّون صعوبة في التعامل مع القطّاع الماليّ الرسميّ، وبالتالي يعتمدون على قنوات غير رسميّة لتلبية احتياجاتهم الماليّة.

غالبا ما يكون الفقر محرّكا رئيسا للإقصاء الماليّ الطوعيّ الناتج عن عدم وجود فائض ماليّ للادّخار لدى المؤسّسات الماليّة أو للاستثمار وبالتالي العمل مع المؤسّسات الماليّة للحصول على التمويل اللازم لاستثماراتهم كما هو الحال مع المشاريع الصغيرة والمتوسّطة، حيث يعيش الفقراء لتأمين قوتهم يوما بيوم، ونظرا لوضعهم الاقتصاديّ تُعَدُّ الرسوم المصرفيّة عالية التكلفة، كما أنّ عدم الثقة بالقطّاع الماليّ يمكن أن يكون من أحد أسباب الإقصاء الماليّ الطوعيّ. ومن هنا يمكن القول إن الطلب هو المحرك الرئيس للشمول الماليّ فلا يمكن عمل الكثير لمن لا يريد طوعا، وبغض النظر عن الأسباب أن يكون مشمولا بالخدمات الماليّة، سواء من خلال القنوات التقليديّة أم الرقميّة.

ثالثاً: دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشمول الماليّ

لقد ساهم انتشار حلول التكنولوجيا الماليّة المرتبط بالتطوّر التكنولوجيّ الهائل وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة، في تنظيم وإدارة العمليّات الماليّة في مكوناتها كافّة، وبالأخص القطّاع المصرفيّ الذي يُعَدُّ الأساس في تطوير وشموليّة القطّاعات الماليّة المختلفة المرتبطة بالشمول الماليّ، كما ساهم التطوّر التكنولوجيّ في تسهيل الوصول والاستخدام للخدمات الماليّة من قبل الفئات المستهدفة.

إنّ انتشار حلول التكنولوجيا الماليّة سيؤدّي مستقبلا دورا رياديّا ومتزايدا في تسريع عجلة الشمول الماليّ؛ إذ تشير التقديرات إلى أنّ الشمول الماليّ القائم على الحلول التكنولوجيّة عمل على إدراج حوالي 57 % من الأفراد غير المشمولين ماليّا في النظام المصرفيّ العالميّ، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسّطة التي يعمل الكثير منها في القطّاع غير الرسميّ في الدول النامية[1].

كذلك هناك ما يقدر بـ 2.5 مليار شخص بالغ لا يستخدمون الخدمات الماليّة الرسميّة؛ بسبب عدم امتلاكهم لحساب مصرفيّ[2]، ومن هذا الواقع أصبحت الحاجة ضروريّة وملحّة لتبني نظام قوي للتكنولوجيا الماليّة من قبل الدول وخاصّة الدول النامية لتمكين روّاد الأعمال، وأصحاب المشروعات من الخدمات الماليّة.

إنّ استخدام التكنولوجيا الماليّة كإحدى أدوات الشمول الماليّ والمرتبطة بالمعرفة بطريقة استخدامها من قبل غير المشمولين ماليّا يضع على عاتق البنوك تحديدا تعزيز برامج التثقيف الماليّ، وبناء القدرات للمستهدفين على اختلاف تنوّعهم بما يساهم في الحدّ من مظاهر الفقر الذي يشكل الهدف الأوّل من أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية على وجه الخصوص. كما يمكن أن يساهم التحول المنظم نحو الشمول الماليّ التكنولوجيّ في تعزيز عدد من جوانب برنامج الحماية الاجتماعيّة مثل وصول مبالغ الضمان الاجتماعيّ لمستحقيه عبر التكنولوجيا الماليّة.

1. World Bank (2018), “The Little Data Book on Financial Inclusion
2. Claiming Human Rights, Guide to International Procedures Available in Cases of Human Rights Violations in Africa, Article (6).

إنّ تسريع وتوسيع أدوات الشمول الماليّ تحتاج إلى تكنولوجيا وحلول رقميّة فعّالة لتمكين وصول أوسع نطاق ممكن من الأفراد والشركات إلى الخدمات الماليّة. إنّ هدف تسريع وتطوير أدوات الشمول يستلزم بعض المتطلّبات التكنولوجيّة والرقميّة الأساسيّة التي يمكن أن تسهم في تطوير هذه الأدوات وتوسيع وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات الماليّة:

1. **التكنولوجيا الماليّة المبتكرة (Fintech)**: تطبيقات Fintech لتوفير منصّات رقميّة للتمويل والمدفوعات الإلكترونيّة، مثل التطبيقات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونيّة التي تجعل الخدمات الماليّة متاحة للأفراد في أماكن بعيدة وبتكلفة منخفضة.
2. **تقنيات البيانات الضخمة (Big Data)**: استخدام تقنيات البيانات الضخمة يمكن أن يساعد في تحليل البيانات الماليّة الكبيرة لاكتشاف أنماط السلوك الماليّ والاحتياجات التمويلية؛ ممّا يمكن المؤسّسات الماليّة من تطوير منتجات ماليّة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الفئات المهمّشة.
3. **تطبيقات الدفع الإلكترونيّ**: توفير وسائل دفع إلكترونيّة مثل البطاقات الائتمانيّة والخدمات الماليّة الرقميّة، بالإضافة إلى تطوير محافظ رقميّة آمنة وسهلة الاستخدام، تسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الماليّة.
4. **تكنولوجيا الهواتف المحمولة** التي تمكّن من استخدام التطبيقات المحمولة والرسائل النصيّة لتقديم الخدمات الماليّة إلى الأفراد في المناطق النائية؛ إذ يكون لديهم وصول محدود إلى البنوك التقليديّة.
5. **التشفير والأمن السيبرانيّ**: تطبيق التشفير وتبني معايير الأمان السيبراني يمكن أن يسهم في زيادة الثقة بين المستخدمين وتشجيعهم على استخدام الخدمات الماليّة الرقميّة.
6. **التعلّم الآليّ والذكاء الصناعيّ**: استخدام التعلم الآليّ والذكاء الصناعيّ في تحليل البيانات الماليّة وتوجيه القرارات الاستثمارية يمكن أن يسهم في تحسين كفاءة الخدمات الماليّة وزيادة فعاليّة التكنولوجيا الماليّة.

رابعاً: مكونات التمكين اللازمة للخدمات الماليّة التكنولوجيّة

إنّ التناغم بين مجموع الأطراف من ذوي المصلحة التي تشكل المنظومة البيئية اللازمة لتمكين خدمات التكنولوجيا الماليّة يشكّل العمود الفقري لأصحاب المصلحة

في اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحفز الشمول الماليّ في أيّ بلد وتساهم في الحيلولة دون الإقصاء الماليّ.

تتكوّن المنظومة البيئية اللازمة لتمكين الخدمات الماليّة الرقميّة من تحفيز الشمول الماليّ، من ثلاث مكوّنات رئيسة:

1. مكوّن جانب العرض الذي يتشكّل من:
   - شركات الخدمات الماليّة التقليديّة.
   - شركات التكنولوجيا الماليّة الجديدة.
   - شركات التكنولوجيا الكبيرة.
2. مكوّن جانب الطلب الذي يتشكّل من:
   - الأفراد ذكورا وإناثا.
   - كبار السن.
   - الريف.
   - المدن.
   - الأميين.
   - المتعلمين (طلاب المدارس والمعاهد والجامعات).
   - أصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة.
   - الشركات الكبيرة.
3. مكوّن البنية التحتيّة:
   - الحكومة وسياستها.
   - السياسات التنظيميّة (الأطر التنظيميّة والقوانين والتشريعات).
   - دعم ريادة الأعمال.
   - مسرعات أو حاضنات الأعمال.
   - المهارات والموارد البشريّة.

مكوّن جانب العرض:

يتطلّب وجود مقدّمي خدمات ماليّة مستعدون ولديهم القدرة على اعتماد تكنولوجيّة ماليّة جديدة وتبنيها؛ لتجاوز المعوقات التي تحول دون الوصول للفئات غير المشمولة ماليّا وإزالتها، واستخدام فعّال للتكنولوجيا الماليّة للوصول إلى الأسواق

التي لم تكن في دائرة الاستهداف أو كان من الصعب الوصول إليها سابقا من خلال الوسائل التقليديّة، وذلك بالاستناد إلى:

- بالإضافة إلى المسؤوليّة الاجتماعيّة التي تفرض على الشركات الماليّة خدمة الفئات المستهدفة إلّا أنّ الإدراك والقناعة لدى الجهات المقدّمة للخدمات الماليّة القائمة على مدى وقيمة الفوائد التجاريّة القابلة للتحقيق من خدمة الفئات التي تُعَدُّ غير مشمولة ماليا، والتي تشمل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة الذين لم يتمكّنوا أو يعانون من الوصول إلى بعض المنتجات أو الخدمات الماليّة. إنّ هذا الإدراك التجاريّ لدى مقدّمي الخدمات الماليّة لن يتحقق بدون قيام هذه الشركات بوضع استراتيجيّات استثماريّة تستفيد من التحوّل التكنولوجيّ في خفض التكاليف، وجعل الخدمات الماليّة في متناول الفئات المقصات ماليا، وتساعد في الوصول إلى أسواق جديدة غير مطروقة من خلال قنوات رقميّة قليلة التكلفة.
- إنّ تقديم الخدمة لوحدها بدون مساهمة هذه الشركات في نشر وتعزيز المعرفة والثقافة الماليّة لدى الفئات والأسواق المستهدفة وغير المستغلة يبقى هدف وصول غير فعّال وقليل الجدوى للشركات الماليّة.
- في حال أنّ أصحاب الشركات الماليّة العاملة في السوق لا يرغبون (إقصاء طوعيّ من جانب العرض) أو غير قادرين على خدمة الفئات المقصات ماليّا بسبب ضعف الإقبال التجاريّ أو ارتفاع التكاليف أو نقص المهارات اللازمة لخدمة وتقييم المخاطر في مثل هذه الفئات. في هذه الحالة ولتحقيق أهداف الشمول الماليّ لابدّ من خلق بيئة مواتية تتيح لشركات التكنولوجيا الماليّة الناشئة دخول النظام الماليّ، وإيجاد طرق لخدمة الفئات المقصات ماليّا يمكنها التغلّب على المعيقات التي يواجهها مقدّمي الخدمات، من خلال استخدام التقنيات الحديثة ونماذج الأعمال المبتكرة.
- تدخل شركات التكنولوجيا الكبيرة، مثل شركات الاتّصالات السلكية واللاسلكية، حيز الخدمات الماليّة، واستخدام البنية التحتيّة للهواتف الأرضية والهواتف المحمولة كقنوات جديدة للوصول إلى الأفراد المقصيين ماليّا في المناطق الحضرية والنائية.

مكوّن جانب الطلب:

يُعَدُّ تحفيز الطلب على الخدمات الماليّة التكنولوجيّة مسؤوليّة جماعية لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشمول الماليّ على مستوى البلد المعني، وليس حصرا على مقدّمي الخدمات من خلال مختلف المبادرات والتدخلات السياساتية داخل التجمعات التي يعاني سكّانها ومؤسّساتها من نقص الخدمات. ومع تعزيز المعرفة والثقافة الماليّة تتعزّز ثقة المجتمع بالمؤسّسات الماليّة وفي الخدمات التكنولوجيّة الجديدة، وقد تكون قادرة على تجاوز القنوات الماليّة التقليديّة تماما، مثل الاضطرار إلى فتح حسابات مصرفيّة. في حين أن التدخل الخارجيّ يمكن أن يساعد في تحفيز الطلب، ويتوجّب على الأفراد مساعدة أنفسهم واتخاذ خطوات استباقية نحو الشمول الماليّ بمجرّد أن يصبحوا ذوي معرفة ماليّة كافية.

هناك حاجة دائمة وملحّة واستراتيجيّة إلى تدخلات مختلفة لتحقيق الشمول الماليّ بين مختلف فئات المجتمع مثل الرجال والنساء، أو الشباب وكبار السن، أو ذوي المعرفة والثقافة الماليّة الجيدة وممن معرفتهم وثقافتهم الماليّة ضعيفة، وسكّان المناطق الحضرية وسكّان المناطق الريفيّة وغيرها من الفئات.

إنّ هذه التدخلات لا يمكن أن تكون مجدية، وتأخذ طابع الاستمرارية إذا لم تستند إلى خطّة وطنيّة شاملة للشمول الماليّ، وعدم تركها رهينة المبادرات الجزئية والمتناثرة بدون رابط استراتيجيّ وطنيّ يوحد الجهود ويضعها في بوتقة واحدة تحت اشراف ورقابة الجهات التنظيميّة المعنية بالشمول الماليّ على مستوى الدولة.

مكون البنية التحتيّة:

لا يمكن خلق التناغم الإيجابيّ بين احتياجات الطلب وقدرات وإمكانيّات العرض إلا بوجود بيئة ممكنة تساعد على التغلّب على الحواجز والعقبات الخارجيّة بما يوفّر البنية التحتيّة اللازمة لتمكين الشمول الماليّ الرقميّ بعيدا عن العقبات الفرديّة والخاصّة التي تحد من العرض أو الطلب.

تشكّل الحكومة والهيئات التنظيميّة للخدمات الماليّة الذراع الرئيس التي ترسي وتقود المحفزات الرئيسة لمكونات البنية التحتيّة في السياسات والمبادرات

المناسبة لهذا الغرض. إنّ الحكومة مطالبة بتبني السياسات المناسبة والفعّالة التي تؤدّي إلى تحقيق الشمول الماليّ التكنولوجيّ من خلال الجمع بين السياسات وبرامج الدعم والتشريعات لتشجيع مؤسّسات وشركات التكنولوجيا الماليّة القائمة أو الجديدة على خدمة الفئات المقصات ماليّا وتعزيز المعرفة الماليّة لدى الأفراد أو المشاريع الصغيرة لتشجيعهم على اعتماد الخدمات الماليّة التكنولوجيّة بما يساهم في توسيع نطاق انتشارها.

بهذا المعنى وعلى وفق الخطّة الوطنيّة للشمول الماليّ تصبح الهيئات التنظيميّة أطر عمل تمكينية وتشريعية ذات صلة لجعل النظام الماليّ أكثر انفتاحا على الابتكار والانتشار ويساعد على دخول الشركات الجديدة، التي يمكنها الوصول إلى الفئات المقصات ماليا، عبر قطّاع التكنولوجيا الماليّة. كما تسهل وتراقب الهيئات التنظيميّة اختبار الأفكار الجديدة في بيئة آمنة ومراجعة التشريعات لاستيعاب نماذج أعمال جديدة.

إنّ تنسيق الجهود من قبل جميع أصحاب المصلحة في تعزيز التكنولوجيا الماليّة ومساهمتها في تعزيز الشمول الماليّ يتطلّب تطوير بنية تحتية داعمة، كالإنترنت السريع وخدمات الهاتف المحمل، وبوابات الدفع الإلكترونيّ الوطنيّة، وإيجاد حلول للهوية الرقميّة الوطنيّة بما يسهل الانضمام للخدمات الإلكترونيّة الماليّة.

كما أنّ تطوير وبناء نظام تصنيف ائتماني إلكترونيّ وطنيّ يساعد في دفع عجلة التمويل والاقراض وتقديم كافّة أنواع الخدمات الماليّة الإلكترونيّة على اختلافها وتشعبها للفئات المستهدفة ويحدّ من المخاطر أو يساعد على فهمها وتقديرها من قبل مقدّمي الخدمات الماليّة يُعَدُّ أمرا بالغ الأهمّيّة لضمان قدرة الشركات التكنولوجيّة الماليّة القائمة أو الناشئة على توفير الاستثمار في تقنيات التكنولوجيا الماليّة لتعزيز قدراتها على تطوير حلول خاصّة بالشمول الماليّ.

لضمان نجاح هذه المنظومة البيئية لابدَّ من توفير برامج تدعم تطوير وتشجيع مسرعات الأعمال والمستثمرين على اكتشاف مشاريع التكنولوجيا الماليّة الواعدة وتسريع نموها؛ لأنّه ليس بمستطاع شركات التكنولوجيا الماليّة الجديدة أن تزدهر وتؤدّي دورا مؤثّرا في انتشار الشمول الماليّ ما لم تتلقَّ الدعم الفنّيّ والماليّ اللازمين من المسرعات والمستثمرين.

إنّ الحكومات والهيئات التنظيميّة والمؤسّسات التعليميّة والمؤسّسات الماليّة يقع على عاتقها تنفيذ برامج لبناء قدرات الموارد البشريّة ومهاراتها التي بدونها لن يكون تحقيق الشمول الماليّ التكنولوجيّ ناجحا، فبدون موارد بشريّة موهوبة تطرح أفكارا تكنولوجيّة جديدة تعنى بالتصدي للتحدّيات التي يواجهها الشمول الماليّ أو لمساعدة الشركات القائمة والجديدة في قطّاع التكنولوجيا الماليّة على تطوير عروضها وتوسيع نطاقها لن يكون الشمول الماليّ ناجحا حتى إذا تناغمت مكونات التمكين الثلاثة من العرض والطلب والبنية التحتيّة.

خامساً: التكنولوجيا الماليّة والشمول الماليّ في العراق

إذا كان الشمول الماليّ يعنى بتعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافّة للخدمات والمنتجات الماليّة من القنوات الرسميّة التي تتناسب مع احتياجاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها وتعزيز معرفتها الماليّة بما يمكنها من اتخاذ القرار الماليّ المناسب. فإنّه بهذا المعنى يتكوّن من ثلاثة أبعاد مترابطة يمكن تكثيفها بالوصول للخدمات الماليّة واستخدامها بجودة عالية وبتكلفة عادلة.

إنّ الأبعاد الثلاثة للشمول الماليّ (الوصول، والاستخدام، والجودة) ترتبط بشكل مباشر بجانبي العرض والطلب اللذين يرتبطان جدليا بالتكنولوجيا الماليّة. فلا يكفي أن نتحدث عن الوصول من جانب العرض ليكون كافيا للاستخدام من قبل المستهدفين؛ فالاستخدام لن يكون محققا من جانب الطلب إذا لم تكن الجودة عالية وبتكلفة عادلة لجانبي العرض والطلب. ولكن حتى لو توفّرت التكنولوجيا الماليّة وتحققت الموائمة بين شقي العرض والطلب فلابُدَّ من توفّر البنية الداعمة والسياسات العامّة على مستوى البلد من قبل الهيئات التنظيميّة لجوانب الشمول الماليّ لتدعم استخدام التكنولوجيا الماليّة عبر إلزام طرفي العرض والطلب بسياسات محدّدة لتشجيع استخدام التكنولوجيا الماليّة كإلزام الطرفين مثلا بدفع الضرائب وتسديد الفواتير المختلفة عبر تقنيات إلكترونيّة كاستخدام خدمات شركات الهاتف المحمول.

سادساً: واقع الخدمات المالية في العراق وأبعاد الشمول الماليّ

الوصول للخدمات الماليّة

إنّ القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات التي تقدّمها المؤسّسات الماليّة الرسميّة ترتبط بشكل وثيق ببعض المؤشّرات كعدد نقاط الوصول بالنسبة لعدد البالغين في منطقة جغرافيّة محدّدة سواء أكانت فروعا أم مكاتبَ أم صرّافاتٍ آليّةً، ويمكن أن تكون على المستوى الوطنيّ أو مناطق جغرافيّة محدّدة أو نسبة مئوية من إجمالي السكّان البالغين.

إنّ محدوديّة توافر الخدمات الماليّة قد يكون بسبب المشاكل المتعلقة بالوصول، فمثلاً عدم توافر الفروع المقدّمة لخدمات المؤسّسات الماليّة في المناطق الريفيّة أو النائية يحدّ من الوصول لهذه الخدمات من قبل السكّان، وفي بعض الأحيان توافر قنوات الوصل، ولكن بمتطلّبات معقدة ومكلفة، وليست في متناول فئات معينة من السكّان.

يعمل في العراق 74 مصرفا أهليّا، بالإضافة إلى 7 مصارف مملوكة للدولة [3]، وقد بلغت فروع المصارف بواقع 3.84 فرعا مصرفيّا لكلّ 100,000 بالغ عراقيّ (فرع مصرفيّ واحد لكل 26,000 بالغ) في العام 2021[4]. إنّ هذه المعطيات تُعَدُّ أقلّ بكثير مقارنة بالأرقام الواردة من البلدان المجاورة، على سبيل المثال، هذا الرقم يعادل 16.1 في تركيا و31.1 في إيران و13.6 في الكويت[5].

3. كابيتا، موجز تقرير : لمحة عامة عن القطاع المصرفي العراقي والبنية التحتية المالية، https://www.kapita.iq/content/issue/lmh-aaam-aan-alktaaa-almsrfy-alaaraky-oalbny-althty-almaly

4. Trending Economics, https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector

5. كابيتا، موجز تقرير : لمحة عامة عن القطاع المصرفي العراقي والبنية التحتية المالية، https://www.kapita.iq/content/issue/lmh-aaam-aan-alktaaa-almsrfy-alaaraky-oalbny-althty-almaly

إنّ هذه النسب المتدنية بطبيعتها قد تزداد سوءاً في حال دراسة توزيع هذه الفروع جغرافيّا ومدى مساهمتها في تحقيق مؤشّر الوصول للسكّان، فمن الواضح أنّ الفروع تتركّز في المراكز والمدن الكبيرة مع القليل من التواجد في المناطق الريفيّة والنائية التي تُعَدُّ إحدى مكوّنات الاستهداف للشمول الماليّ إذا ما تمّ ربط هذه الأرقام بمؤشّر آخر وثيق الصلة بعدد الفروع، وهو عدد الصرّافات الآليّة الذي يُعَدُّ من أساسيّات الاستخدام للتكنولوجيا الماليّة؛ إذ تشير إحصائيات البنك الدَوليّ إلى أنّ أجهزة الصرّاف الآليّ بلغت بواقع 6.07 صرّاف الي لكل 100,000 بالغ عراقي (جهاز صرّاف الي واحد لكل 16474 بالغ) في عام 2021[6].

إنّ مقاربة سريعة لعدد الفروع بالنسبة لعدد الصرّافات الآليّة مقابل كلّ 100,000 بالغ عراقي تشير إلى أنّ كلّ فرع مصرفيّ يقابله 1.5 صرّاف آليّ فقط (أي مقابل كلّ فرعين مصرفيّين يوجد جهاز صرّاف الي واحد خارج مواقع الفروع). إنّ هذه النسبة تعني أنّ انتشار الصرّافات الآليّة شبه محدود بمواقع الفروع، وبالتالي فإنّ الوصول للخدمات الماليّة عبر استخدام الصرّافات الآليّة يتطلّب الوصول بنسبه عالية جدا للفروع، وهذا يفقد هذه الخدمة من الهدف الأساسيّ منها بتوفير الوصول في أماكن التجمّعات السكّانية والتجاريّة.

إنّ هذا الضعف في الوصول من قبل جانب العرض في السوق العراقيّ ينعكس بشكل مباشر (بالإضافة لأسباب أخرى كما ذكرنا سابقا) في مجموعة من الجوانب التي تُعَدُّ أساسيّة للشمول الماليّ من حيث الاستهداف، وللدلالة يمكن الحديث عن:

الحسابات المصرفيّة

تُعَدُّ الحسابات المصرفيّة لدى المؤسّسات الماليّة في أيّ بلد بمثابة القاعدة وحجر الأساس للحديث عن الخدمات الماليّة والقدرة على الوصول إليها. فلا يمكن الحديث عن الشمول الماليّ مثلا بدون وجود حسابات مصرفيّة في جانب الطلب، وبالتالي لا يمكن الحديث عن دور للتكنولوجيا الماليّة في تعزيز الوصول إلى الخدمات الماليّة إذا لم تكن قاعدة الحسابات المصرفيّة واسعة بما يؤهّل جانب العرض من الاستهداف الواسع عبر التكنولوجيا الماليّة. إذا لم يكن هناك طلب كافٍ سيكون من الصعب على مزودي الخدمات الماليّة وشركات التكنولوجيا الماليّة تسويق حلول الخدمات الماليّة

6. Trending Economics, https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector

التكنولوجية، حتى إذا كانت لديهم الإرادة والقدرة اللازمة. إنّ امتلاك حساب مصرفيّ للأفراد والمؤسّسات يُعَدُّ خطوة أولى نحو تعميم الخدمات الماليّة على نطاق أوسع؛ لأنّ الحساب المصرفيّ يسمح للناس بادّخار الأموال وإرسال المدفوعات وتلقيها، كما يمثّل الحساب المصرفيّ بوّابة إلى الخدمات الماليّة الأخرى.

إنّ قاعدة الحسابات المصرفيّة تُعَدُّ من أهمّ مؤشّرات الانتشار والاختراق لدى المصارف بما تساهم فيه من خلق قاعدة بيانات ضخمة لدى المصارف، ويتم تحديثها سنويّا استنادا لمتطلّبات اعرف عميلك (KYC) واستخدامها لدراسة الاحتياجات والميول لدى أصحابها، وبالتالي تصميم خدمات ماليّة مناسبة لتلبية هذه الاحتياجات.

سجّل النظام المصرفيّ في العراق درجات متدنية للغاية من حيث الوصول إلى الخدمات الماليّة على المستوى الدَوليّ، ومقارنة بالدول الأخرى في المنطقة فيما يخصّ عدد الحسابات المصرفيّة بالقياس لعدد السكّان؛ إذ تشير قاعدة بيانات Fin-Dex للعام 2017 إلى أنّ 23% فقط من سكّان العراق يمتلكون حسابات مصرفيّة وتشير البيانات إلى تفاوت توزيع الحسابات على أساس الذكور والإناث، (26٪) للرجال و (20٪) للنساء[7]. وعلى وفق إحصائيّات البنك الدَوليّ فإنّ نسبة الحسابات المصرفيّة للبالغين في العراق فوق سن 15 عام بلغت 15.76% في العام 2021.[8]

تشير المعطيات في أعلاه إلى مستوى متدنٍّ من التعاملات المصرفيّة من جانب الطلب؛ إذ يصبح من المهم فهم المبررات المنطقية للأفراد الذين ليس لديهم أيّ شكل من أشكال حسابات الخدمات الماليّة فيما إذا كان ذلك ناتجا عن قرار اختياريّ، فلا يمكن فعل الكثير لمعالجة إقصائهم ماليّا «الإقصاء الطوعيّ»، ولكن إن كان ذلك بسبب حواجز معينة، فيمكن معالجتها حال معرفة أسباب الإقصاء الماليّ في الحالة العراقيّة.

وبشكل عام يمكن إرجاع أسباب الإقصاء الماليّ غير الطوعيّ في العراق إلى أسباب عديدة منها:

7. Findev Gate Way, Financial Inclusion in Iraq, https://www.findevgateway.org/country/financial-inclusion-in-iraq
8. Trending Economics, Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector

- عدم امتلاك الأموال الفائضة التي يمكن ادّخارها أو إيداعها لدى المؤسّسات الماليّة أو إنّهم ليس لديهم دخل أصلا.
- عدم الانتشار والوصول من جانب العرض عبر شبكات الفروع أو المكاتب المصرفيّة.
- الجوانب الدينيّة التي ترتبط ببعض القيود.
- عدم الثقة بالقطّاع المصرفيّ.
- صعوبة إجراء فتح الحسابات المصرفيّة.
- ارتفاع تكاليف الخدمات المصرفيّة فيما يخص فتح الحسابات المصرفيّة.
- ارتفاع تكاليف إدارة الحسابات المصرفيّة.

بطاقات الائتمان

تشير معطيات البنك الدَوليّ إلى أنّ بطاقات الائتمان (Credit card) الصادرة من البنوك العراقيّة بلغت ما نسبته 1.6 % من إجمالي البالغين فوق سن 15 سنة للعام 2021. وبلغت بطاقات الخصم Debit card ما نسبته 9.8 % للفئة نفسها للعام 2021[9]، وتشير الأرقام في أعلاه إلى حالة متدنية جدّا من تقديم الخدمات الماليّة المرتبطة بالتكنولوجيا الماليّة، وهذا مؤشّر جدّي على وجود مشكلة حقيقية في جانب العرض ليس فقط في الاستخدام للتكنولوجيا الماليّة المتاحة لدى القطّاع المصرفيّ العراقيّ، وإنّما إلى الضعف الشديد في تقديم الخدمات الماليّة في أبسط صورها.

إنّ استخدام البطاقات الائتمانية بأنواعها يُعَدُّ واحدا من مؤشّرات عمل البنوك في الاستخدام الكفوء للتكنولوجيا المتاحة، والمستوى المتدني في نسبة البطاقات يحتاج إلى بحث جدّي عن أسبابه؛ فالبنوك في الدول النامية تسعى لاستخدام هذا النوع من البطاقات بوصفه مولّدا للدخل، وعاملا مساعدا على تقليل التكاليف التشغيلية اليوميّة وإشغال الفروع بالزبائن. وإذا كان ضعف الاستخدام لبطاقات الائتمان يرتبط بمخاطر ممكنة لدى المصارف فإنّ الضعف في إصدار بطاقات الخصم يمكن أن يكون لها دور في تخفيف التكاليف التشغيليّة، ويحدّ من القدرة على الوصول إلى

9. Trending Economics, Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=-financial+secto

التمويل خاصّة إذا ارتبط بمؤشّر وصول آخر ومهم للوصول إلى الشمول الماليّ، وهو مؤشّر الانتشار.

تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة

على الرغم من ازدحام السوق العراقيّ بالمصارف وعلما أنّ هذه المشاريع تشكّل إحدى أهمّ الشرائح الأساسيّة المستهدفة لتعظيم الشمول الماليّ (بالإضافة إلى الأطفال والشباب والمرأة ورائدي الأعمال)، وبحكم علاقة هذا القطّاع بالمشاريع الريادية والابتكارية حتى في جانب التكنولوجيا الماليّة، فإنّ المصارف التجاريّة الخاصّة ضعيفة ومحدودة للغاية فيما يخص التمويل بشكل عام في استخدام الأدوات التكنولوجيّة، والإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة بشكل خاصّ؛ بسبب انعدام السياسات الاستراتيجيّة لدى معظم المصارف لاستهداف هذه المشاريع، وقلّة المعرفة بخصائص هذا القطّاع الذي ينتج عنه ضعف وعدم كفاية المنتجات الماليّة الخاصّة المستهدفة لهذا القطّاع الواسع وعمليّات إدارة المخاطر غير الكافية؛ إذ يقدر البنك الدَوليّ أنّ أقلّ من 5٪ من المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة في القطّاع الرسميّ لديها إمكانيّة الوصول إلى الإقراض المصرفيّ.

استخدام الخدمات المصرفيّة والتكنولوجيا الماليّة

لا يشكل امتلاك الخدمة المصرفيّة التقليديّة منها أو المعتمدة على التكنولوجيا مؤشّرا حقيقيا على مستوى الاندماج الماليّ؛ فإذا كان امتلاك الخدمة أساسيّا، فإنّ وتيرة الاستخدام الذي يقاس بعدد مرات الاستخدام شهريا أو ضمن أيّ فترة زمنية محدّدة، وتحديد ماهية الاستخدام يُعَدُّ أمراً مهمّا، وهذا المؤشّر يمكن أن يكون صالحا لقياس وتحديد الفئات الأكثر نشاطا في الاستخدام الماليّ بأشكاله كافّة. بلغت نسبة الحسابات المصرفيّة التي استخدمت لتحويل الرواتب والأجور في السوق العراقيّ للبالغين فوق سن 15 عام للعام 2021 ما نسبته 2.3% فقط من الحسابات المصرية المفتوحة. وهذا مؤشّر حقيقيّ على مدى ضعف استخدام التكنولوجيا الماليّة في المصارف العراقيّة أو حتى لدى القطّاع الخاصّ ضمن الحسابات المصرفيّة المتدنية اصلا[10]. وبلغت المدفوعات الإلكترونيّة المستخدمة لإجراء المدفوعات ما

10. Trending Economics, Account used to receive wages +15 in Iraq. https://tradingeconomics.

نسبته 10.2% للفئة العمريّة نفسها للعام 2022، وهي أيضا نسبة متدنية تؤشّر مدى استخدام التكنولوجيا لدى القطّاع الماليّ بكل مكوناته في العراق[11].

أمّا عن نسبة استخدام الهاتف النقال لدفع الفواتير التي يفترض أن تكون شائعة بحكم تواجد شركات الاتّصالات بشكل قوي، وخاصّة في المدن والمحافظات الكبرى، وحيث تتوفّر خدمات الإنترنت إلّا أنّ النسبة لاستخدام الهاتف النقال لدفع الفواتير لم تصل إلى 1%؛ إذ بلغت 0.6% للعام 2021 للفئة العمريّة نفسها[12]. وبلغ إجمالي الائتمان الممنوح للقطّاع الخاصّ 11.2 % فقط من الناتج المحلّيّ الإجمالي للبلد وهو الأدنى في الشرق الأوسط[13].

أمّا فيما يخص الائتمان بأنواعه كافّة التي تشكّل خطّ الإنتاج الأساسيّ للمصارف وتفتح الأفق لتسويق خدمات تقاطعية (البيع المتقاطع) متعددة للعملاء، ويكون للتكنولوجيا الماليّة دور هام ومساعد على بيع تلك الخدمات، وتعظيم نسبة الحصة السوقية للمصارف، وخلق ميزة تنافسية للمصارف على قاعدة التنافس المِهْنِيّ.

بشكل عام تشير إحصائيّات البنك الدَوليّ إلى الآتي:

- إجمالي الإقراض المحلّيّ المقدّم من المؤسّسات الماليّة العراقيّة بشكل فقط 7% من إجمالي الناتج المحلّيّ الإجمالي (GDP) للعام 2018.
- إجمالي الإقراض والتمويل المحلّيّ للقطّاع الخاصّ العراقيّ بلغ ما نسبته 13.07% و[14]11.3%من الناتج المحلّيّ الإجمالي (GDP) للعام 2020 و2021 على التوالي.

com/iraq/account-used-to-receive-wages-percent-age-15-wb-data.html
11. Trending Economics, Iraq - Electronic Payments Used To Make Payments (% Age 15+). https://tradingeconomics.com/iraq/electronic-payments-used-to-make-payments-percent-age-15-wb-data.html
12. Trending Economics, Mobile phone used to pay bills +15 in Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector
13. Trending Economics, Iraq- Domestic credit to private sector (% of GDP) https://tradingeconomics.com/iraq/domestic-credit-to-private-sector-percent-of-gdp-wb-data.html
14. Trending Economics, Iraq- domestic credit to private sector by banks (% of GDP) https://tradingeconomics.com/iraq/domestic-credit-to-private-sector-by-banks-percent-of-gdp-wb-data.html

إنّ هذه النسب تُعَدُّ الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال **أفريقيا**، خاصّة إذا علمنا أنّ السوق العراقيّ لديه نسبة معقولة من المصارف الحكوميّة والأهليّة والأجنبيّة التي بلغت 74 مصرفا أهليّا وأجنبيّا بالإضافة إلى 7 مصارف حكوميّة.

إنّ مقاربة سريعة مع الأردن التي تحوي 20 بنكا موزّعين على النحو التالي: 15 بنكاً أردنيّاً و5 بنوك غير أردنيّة، منها 4 بنوك إسلاميّة و16 بنكًا تجاريّاً على وفق إحصائيّات جمعيّة البنوك الأردنيّة[15]؛ إذ بلغت نسبة الائتمان المحلّيّ للبنوك الخاصّة الأردنيّة 74.4% من الناتج المحلّيّ الإجمالي، بينما بلغت في العراق 9.5% على وفق معطيات البنك الدَوليّ للعام 2017[16].

ويظهر الشكل.1 ترتيب العراق بهذا الخصوص بالقياس إلى مجموعة من الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا علما أنّ المعدل الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال **أفريقيا** كافّة بلغ 55.3%:[17]

شكل30. نسبة إجمالي الإقراض والتمويل المحلّيّ من الناتج المحلّيّ الإجمالي (GDP) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **في لعام 2017**

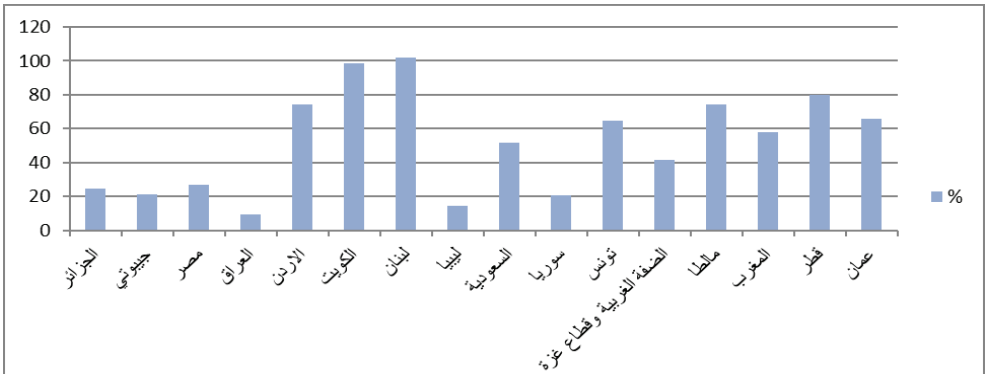

Source: World Bank data, 2017, https://data.worldbank.org

15. جمعية البنوك في الاردن، البنوك الرئيسية في الاردن. https://abj.org.jo/ar/abj-members
16. World Bank data, https://data.worldbank.org/indicator/FD.AST.PRVT.GD.ZS?end=2017&locations=ZQ&start=1961
17.https://data.worldbank.org/indicator/FD.AST.PRVT.GD.ZS?end=2017&locations=ZQ&name_desc=false&start=1961

جودة الخدمات الماليّة

إنّ الترابط بين أبعاد الشمول الماليّ وعلاقته بالتكنولوجيا الماليّة على قدر من الأهمّيّة، فلم يَعُدْ الوصول إلى التكنولوجيا الماليّة لوحدها كافيا، ولابدّ أن يترافق مع الاستخدام الذي بدوره يرتبط بالجودة في تقديم الخدمة بحكم المنافسة الشديدة في هذا القطّاع في الدول المختلفة. إنّ الجودة في تقديم الخدمات الماليّة تُعَدُّ تحدّيا كبيرا في الدول النامية، والعراق جزء منها لتحقيق أهداف الشمول الماليّ، وفي ظلّ الضعف الواضح في استخدام التكنولوجيا الماليّة في السوق العراقيّ فإنّ على الهيئات المنظّمة للقطّاع الماليّ أن تفرض رقابة على هذا الموضوع عبر مجموعة من أدوات القياس والرقابة والمتابعة لها، والعمل على برامج وطنيّة للتثقيف الماليّ بهدف زيادة وعي المستهلكين بأهمّيّة تلك الخدمات، الأمر الذي يتطلّب مزيدًا من الترويج لهذه الخدمات والإعلان الدائم عن أهمّيّة الوصول لها.

إنّ فرض الرقابة على مقدّمي الخدمة بما يضمن الشفافيّة العالية في عرض الخدمات المالية ليساهم في جودتها ويضمن حصول جميع العملاء على معلومات دقيقة وواضحة وشفّافة حول الخدمات الماليّة لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات الماليّة يُعَدُّ أمرا مفصليّا في سياسة الشمول الماليّ.

سابعاً: النهوض بالشمول الماليّ والتكنولوجيا الماليّة في العراق

إنّ النهوض بحالة الشمول الماليّ المستند إلى التكنولوجيا الماليّة في العراق يصبح مهمّة ملحّة ملقاة على عاتق الهيئات التنظيميّة المعنية بالشمول الماليّ في ظلّ المؤشّرات التي تمّ إبرازها والتي لا تؤشّر على ضعف الاستخدام للتكنولوجيا الماليّة فحسب، بل أيضا في عدم الاستخدام للخدمات الماليّة بالطرق الماليّة التقليديّة.

ويبدو أنّ الخروج من هذه الحالة والبدء في تصحيح المسار يتطلّب مجموعة هائلة من الإجراءات والمهمات والأعمال المستعجلة للنهوض بالشمول الماليّ المستند على التكنولوجيا الماليّة؛ لأنَّ المبادرات الفرديّة أو المؤسّساتية المرتبطة بظروف خاصّة ولا تستند إلى أجندة وطنيّة شاملة تبقى ـ على الرغم من أهمّيّتها ـ مجرّد نشاطات منقطعة عن السياق الوطنيّ الشامل والاستمراريّة والتواصل ضمن رؤية شاملة.

وعليه تصبح عمليّة النهوض بالشمول الماليّ التقليديّ والمستند على التكنولوجيا أمرا حيويّا وأساسيّاً، الأمر الذي يتطلّب تنفيذ مجموعة الخطوات بشكل فعّال؛ ليساعد في تعزيز الشمول الماليّ وتطوير التكنولوجيا الماليّة في العراق، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصاديّ وتحسين جودة حياة المواطنين ويساعد الأسر والشركات على التخطيط لكلّ شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقّعة والتي يمكن إدراجها على النحو التالي:

تطوير السياسات الحكوميّة التي تهدف إلى الشمول الماليّ

- وضع سياسات حكوميّة تعزّز الشمول الماليّ وتضمن الوصول المتساوي للجميع إلى الخدمات الماليّة.
- تعزيز دور الهيئة العليا للشمول الماليّ في العراق باعتبارها الجهة المسؤولة عن تعزيز الشمول الماليّ وتوسيع الوصول إلى الخدمات الماليّة بهدف تعزيز التنمية الماليّة والاقتصاديّة وتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعيّة من خلال تمكين المواطنين من الوصول إلى خدمات ماليّة متنوعة ومناسبة لاحتياجاتهم. وتشمل مهام الهيئة تنظيم القطّاع الماليّ تطوير السياسات والإجراءات الماليّة، تعزيز الوعي الماليّ بين الجمهور وتقديم الدعم والإرشاد للمؤسّسات الماليّة والبنوك لتعزيز خدماتها وتوسيع نطاقها لتشمل شرائح أوسع من السكّان.
- وضع استراتيجيّة وطنيّة شاملة للشمول الماليّ تستند إلى العوامل الرئيسة التي تؤثّر في تعزيز الشمول الماليّ في المجتمع وهي العامل الاجتماعيّ، والعامل التكنولوجيّ، والعامل الاقتصاديّ، والعامل السياسيّ. وتشير التجارب إلى أنّ البلدان التي تتبع نهجا استراتيجيّا وتضع استراتيجيّات وطنيّة للشمول الماليّ مبنية على استراتيجيّة وطنيّة للشمول الماليّ تجمع بين الجهات التنظيميّة الماليّة، والوزارات المعنية منها التعليم، فإنّ هذه البلدان تزيد من وتيرة الإصلاحات وتأثيرها. وتشير معطيات البنك الدَوليّ مثلا إلى أنّ أكثر من 55 بلداً، منذ عام 2010، قدّم التزامات بالشمول الماليّ، وقام أكثر من 60 بلدا بتدشين استراتيجيّة وطنيّة أو بصدد وضعها حاليا[18].
- إنّ وضع الاستراتيجية الوطنيّة الشاملة للشمول الماليّ يتطلّب إنجاز دراسة

18. البنك الدولي، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

تشخيصيّة شاملة لحالة الشمول الماليّ في العراق على مستوى المحافظات جغرافيّا، ومستوى النوع الاجتماعيّ، وتحديد مسارات تطوّره وواقعه الحالي من حيث دراسة مكونات الشمول الماليّ من جانب العرض والطلب، والمنظومة البيئية وبما يشمل تحلياً شاملاً وتفصيليا للفئات المهمّشة التي تعاني من نسب متدنية من الشمول الماليّ. كما تستكشف الدراسة قدرة القطّاع الماليّ الرسميّ واستعداده لتقديم خدمات للفئات المقصات مالياً، وتقدّم توصيات وتدخلات عاجلة وضروريّة لتعزيز الشمول الماليّ، وتحقيق أهداف استراتيجيّة الشمول الماليّ ضمن إطار زمنيّ محدّد.

- إنّ هذه الدراسة يجب ألّا تغطي القطّاع الماليّ العراقيّ المصرفيّ فحسب، بل يجب أن تبحث في القطّاع غير المصرفيّ والمشارك في عمليّة النهوض بالشمول الماليّ كقطّاع التامين، ومؤسّسات الإقراض المتخصّصة، وشركات الصرّافة، وشركات خدمات الدفع الإلكترونيّ، والتأجير التمويليّ، وتمويل الرهن العقاريّ، والأوراق الماليّة وما يتّصل بذلك.
- تقديم سياسات محدّدة وحوافز لزيادة الوصول والاستخدام للخدمات الماليّة والتكنولوجيا الماليّة للفئات التي تعاني من الإقصاء الماليّ بأسبابها كافّة.

تحسين البنية التحتيّة التكنولوجيّة

- تطوير شبكات الإنترنت عالية السرعة وتوفيرها بأسعار معقولة في جميع أنحاء العراق.
- تعزيز الوصول إلى الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة التي تمكن المواطنين من استخدام التطبيقات الماليّة.

تشجيع الابتكار في التكنولوجيا الماليّة

- تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الماليّة من خلال الحوافز الضريبيّة والقوانين التشريعية الملائمة.
- توفير دعم ماليّ وموارد للشركات الناشئة والمبتكرة في هذا المجال من خلال البرامج الحكوميّة أو الشراكات مع القطّاع الخاصّ.
- إنشاء مساحات للاختبار والتجارب للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الماليّة.

حماية حقوق المستهلكين

بسبب ضعف خبرة المستهلك الماليّ العادي الذي يواجه تحدّيات لفهم المنتجات والخدمات الماليّة، وبخاصّة تلك الخدمات المبتكرة، إضافة إلى حقوقهم ومسؤوليّاتهم بوصفهم مستهلكين ماليين؛ لذلك يحتاج هذا المستهلك للحماية القانونيّة لأجل حمايته وحماية النظام الماليّ من انهيار الثقة، وفي هذا السياق لابدّ من توافر:

- إطار للإفصاح والشفافيّة الخاصّة بالخدمات المصرفيّة ويوجب على مقدّم الخدمة الإفصاح عن جميع المعلومات والعمولات والرسوم الخاصّة بالحسابات المصرفيّة.
- تشريعات في مجال التأمين تُلزِم مزودي الخدمة بدقة المعلومات المقدّمة للمستهلك.
- تعليمات المعاملة العادلة في المعاملات ما بين المصرف وطالب خدمة الحسابات المصرفيّة، وعدم تركها لمقدّم الخدمة بسبب التفاوت في مستوى الوعي والثقافة والقوّة التفاوضيّة ما بين الطرفين.
- تعليمات واضحة خاصّة بالقروض المصرفيّة وتحديدا في مجال تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة بما يساهم في تعزيز أطر الحماية لطالبي التمويل.

تعزيز التعليم والثقافة الماليّة

- تقديم برامج تعليميّة وتدريبيّة للفئات المستهدفة حول الخدمات الماليّة المتاحة وكيفيّة استخدام التكنولوجيا الماليّة.
- توفير الموارد التعليميّة عبر الإنترنت أو من خلال ورش العمل والدورات التدريبيّة.
- إدراج التعليم الماليّ والثقافة الماليّة بوصفهما أحد المقررات في المدارس الحكوميّة والخاصّة.
- تحديد مساق تعليميّ حول الشمول الماليّ والثقافة الماليّة بوصفه مقررا إلزاميّا ومتطلّبا جامعيّا عامّا في الجامعات والمعاهد التعليميّة كافّة.

تعزيز التعاون الدَوليّ

- الاستفادة من التجارب والممارسات الناجحة في مجال التكنولوجيا الماليّة من دول أخرى.
- تبادل المعرفة والخبرات من خلال الشراكات الدَوليّة مع الدول والمؤسّسات الدَوليّة ذات الخبرة في هذا المجال.

تطوير البنية التحتيّة الماليّة

- تعزيز شبكات الدفع الإلكترونيّ لتيسير عمليّات التحويل والتداول الماليّ.
- تطوير السوق الماليّة وتوفير آليّات التمويل المتنوعة لدعم الأعمال والمشاريع.

تعزيز الشمول الماليّ للشرائح الضعيفة

- توجيه الجهود والموارد نحو توفير الخدمات الماليّة للفئات الأقلّ وصولا واستخداما مثل النساء والشباب والطلاب والمناطق الريفيّة.
- تطوير حلول ماليّة مبتكرة تلبي احتياجات هذه الفئات وتسهل عليهم الوصول إلى الخدمات الماليّة.
- تطوير حلول لتوفير التمويل والخدمات المرافقة له كقطّاع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسّطة عبر منتجات تمويلية خاصّة
- إنشاء سياسات خاصّة بفتح الحسابات المصرفيّة بدون تكلفة للفئات المستهدفة بالشمول الماليّ وتحديدا الطلاب بكافّة شرائحهم.
- تبني سياسات إلزاميّة للمصارف بحدٍّ أدنى من التسهيلات المحلّيّة بالقياس إلى حجم الودائع الموجودة في البنوك
- فرض نسبة حدٍّ أعلى للاستثمار الخارجيّ من قبل البنوك العراقيّة الخاصّة.

المراجع

1- أبو فارة يوسف، ابوكرش شريف، المتطلّبات الإداريّة والماليّة والتكنولوجيّة لنجاح صناعة التكنولوجيا الماليّة، في الدول العربيّة
2- اضاءات، نشرة توعويّة يصدرها معهد الدراسات المصرفيّة «دور التكنولوجيا الماليّة في تطوير أداء القطّاع المصرفيّ» دولة الكويت - يوليو 202، السلسله 14 عدد 6

3- البنك الدَوليّ، https://www.albankaldawli.org/topic/ar/financialin-clusion/overview

4- جمعية البنوك في الأردن، البنوك الرئيسة في الأردن. https://abj.org.jo/ar/members-abj

5- حرفوش سعيدة، التكنولوجيا الماليّة صناعة واعدة في الوطن العربيّ، مجلّة آفاق علمية، مجلد: 11 العدد: 03 السنة 2019
6- د. رضا مصطفي البدوي الشمول الماليّ في مصر التحدّيات والفرص- مجلّة التجارة والتمويل- جامعة طنطا- كلّيّة التجارة- العدد الثاني- يونيو 2019.
7- د. طلحة الوليد، دراسة حول دور الهوية الرقميّة في تعزيز الشمول الماليّ، صندوق النقد العربيّ 2019
8- د.صابر محمد، التكنولوجيا الماليّة و دورها في تعزيز الشمول الماليّ: د راسة تحليلية لمجموعة من الدول العربيّة 2023
9- عبدالرضا مصطفى، جواد محمد، الكريم حيدر، دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز استراتيجيّة الشمول الماليّ بحث استطلاعي لعينة من موظّفي مصرفيّ بغداد التجاريّ والخليج التجاريّ
10- عطية أشرف، تعزيز الشمول الماليّ والتكنولوجيا الماليّة بين الفرص والتحدّيات: عرض لتجربة الشمول المالى فى مصر، المجلة الدَوليّة للفقه والقضاء والتشريع المجلد 2، العدد 2، 202
11- كابيتا، موجز تقرير: لمحة عامة عن القطّاع المصرفيّ العراقيّ والبنية التحتيّة الماليّة، https://www.kapita.iq/content/issue/lmh-aaam-aan-alktaaa-almsrfy-alaaraky-oalbny-althty-almaly

12- موجود: عبد الرضا, مصطفي سلام & عبد الكريم, حيدر محمّد (2020) دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز استراتيجيّة الشمول الماليّ.
13- ناجحة ,وهيبة عبد الرحيم & اشواق بن قدور،2018 توجهات التكنولوجيا الماليّة على ضوء تجارب شركات ناجحة
14- ناصر عبد الحميد، مصداع راضية، دور التكنولوجيا الماليّة في- عزيز لشمول الماليّ، وانعكاساتها على القطّاع المصرفيّ، 2022، مجلع المبدر، مجلد 9، رقم 3

15- Financial Inclusion Data Working Group (FIDWG) ،Measuring Financial Inclusion ،Core Set of Financial Inclusion Indicators, 2013.
16- World Bank (2018), “The Little Data Book on Financial Inclusion
17- Claiming Human Rights, Guide to International Procedures Available in Cases of Human Rights Violations in Africa, Article (6).
18- Trending Economics, https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector
19- ،https://www.kapita.iq/content/issue/lmh-aaam-aan-alkta-aa-almsrfy-alaaraky-oalbny-althty-almaly
20- Trending Economics, https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector
21- Findev Gate Way, Financial Inclusion in Iraq, https://www.findevgateway.org/country/financial-inclusion-in-iraq
22- Trending Economics, Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector
23- Trending Economics, Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+secto
24- Trending Economics, Account used to receive wages +15 in Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/account-used-to-receive-wages-percent-age-15-wb-data.html
25- Trending Economics, Iraq - Electronic Payments Used To Make Payments (% Age 15+). https://tradingeconomics.com/iraq/electronic-payments-used-to-make-payments-percent-age-15-wb-data.html
26- Trending Economics, Mobile phone used to pay bills +15 in Iraq. https://tradingeconomics.com/iraq/indicators-wb-data.html?g=financial+sector
27- Trending Economics, Iraq- Domestic credit to private sector (%

of GDP) https://tradingeconomics.com/iraq/domestic-credit-to-private-sector-percent-of-gdp-wb-data.html
28- Trending Economics, Iraq- domestic credit to private sector by banks (% of GDP) https://tradingeconomics.com/iraq/domestic-credit-to-private-sector-by-banks-percent-of-gdp-wb-data.html
29- World Bank data, 2017, https://data.worldbank.org
30- World Bank data, https://data.worldbank.org/indicator/FD.AST.PRVT.GD.ZS?end=2017&locations=ZQ&start=1961
31- https://data.worldbank.org/indicator/FD.AST.PRVT.GD.ZS?end=2017&locations=ZQ&name_desc=false&start=1961

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org